كتب السياسة وأصول الحكم فى الإسلام

للدكتور محمد خلف الله أحمد

عميد كلية الآداب بجامعة الإسكندرية

فى بهجة هذه الأيام الخالدة من تاريخ مصر السياسى والدستورى وفى نشوة الإجتماع الشعبى الرائع الذى تجلى فى انتخاب بطل الجلاء رئيساً لجمهورية مصر نعاود جولتنا فى أركان المكتبة العربية لنستعرض الكتب والبحوث والرسائل التى كتبت فى السياسة وظواهر الحكم ، ولنتبين مكانها فى تاريخ الحياة الإسلامية خاصة وتطور الحضارة البشرية عامة ولنكشف عن القسمات والملامح الإسلامية الأصلية فى تفكيرنا السياسى الحديث .

ومن الطبيعى أن يتجه الذهن أول مايتجه إلى القانون السماوى ، الذى أنزله الله على رسوله فى صورة كتاب عربى مبين ، يرسى قواعد الحياة الإنسانية الفاضلة ، ويقرر مبادىء العدل فى الحكم ، والشورى فى الأمور ، والمساواة بين الناس . ثم يتتبع الذهن تطبيق هذه المبادىء الكبرى فى أقوال الرسول وأفعاله ومواثيقه ، ورسائله روساء الأمم المجاورة ، وفى خطاب الخلفاء الراشدين ووصاياهم لقواد الجيش وعهودهم إلى العمال والقضاة فى الأقاليم .

وقد أحسن أحد الباحثين الهنود صنعاً إذ حقق مجموعة الوثائق السياسية فى العهد النبوى والخلافة الراشدة ، وجمعها فى كتاب بهذه الاسم ، نشر فى مصر منذ خمس عشرة سنة ، وهو يبدأ المرحلة النبوية بالميثاق الذى عقده الرسول بين طبقات السكان فى المدينة ، عقب وصوله إليها مهاجراً ، ويختمها بخطبة حجة الوداع ، التى بَيَّن الرسول فيها حقوق المسلمين وفرائضهم الأساسية ويشير المنصف فى مقدمة كتابه

إلى أن « قريش » مكة لم يكن لهم قبل الإسلام تجربة واسعة لسياسة المدن . فلما جاء الإسلام اجتمعت القوى المنتشرة فى جزيرة العرب على مركز واحد ، وتشكلت فى دولة ذات نظام وأدارت منضبطة ، وقامت بينها وبين المماليك المجاورة والمفتوحة علاقات سياسية . ومن هنا دعت الحال إلى وثائق تعبر عن تلك العلاقات ، وقد عنى الباحثون من الغربيين والشرقيين بهذه الوثائق ، ودرسوها وترجموا كثيراً منها إلى اللغات الأوربية ، وأبرزوا ما كشفت عنه من عبقرية الرسول فى سياسة الناس ، وفى بناء الدولة الجديدة . أما خطب الخلفاء الراشدين فقد حفظت لنا صورة حية من ديمقراطية الإسلام ، ومن شعور الراعى المسلم بمسئوليات منصبه ، وقيامه على شئون الرعية قياما يرضى عنه الله ، وتزكيه المبادىء ، والمثل الصالحة .

وفى كتاب « نهج البلاغة » الذى ينسب كله أو جله إلى «الإمام على » نماذج خالدة من الخطب الإسلامية ، التى تؤلف كتابا ضخما فى أدب الحكم الصالح . وقد أشرنا وأشار الباحثون إلى أمثلة منه فى أحاديث سابقة . ونضيف هنا فقرات من إحدى تلك الخطب ، يقرر فيها « الإمام على » حدود الصلة بين الوالى والرعية فيقول .

ثم جعل — سبحانه — من حقوقه حقوقا افترضها لبعض الناس على بعض فجعلها تتكافأ فى وجوهها ، ويوجب بعضها بعضاً . وأعظم مافترض — سبحانه — من تلك الحقوق — حق الوالى على الرعية ، وحق الرعية على الوالى ، فريضة فرضها الله — سبحانه — لكل على كل ، فجعلها نظاما لألفتهم وعزاً لدينهم ، فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة ولا يصلح الولاة باستقامة الرعية . فإذا أدت الرعية إلى الوالى حقه ، وأدى الوالى إليها حقها ، عز الحق بينهم وقامت مناهج الدين واعتدلت معالم العدل وجرت على اذلالها السنن ، فصلح بذلك الزمان ، وطمع فى بقاء الدولة ويئست مطامع الأعداء .. وإذا غلبت الرعية ووالیها ، أو أجحف الوالى برعيته ، اختلفت هنالك الكلمة ، وظهرت معالم الجور ، وكثر الأدغال فى الدين ، وتركت محاج السنن ، فعمل بالهوى ، وعطلت الأحكام وكثرت علل النفوس .

ثم يقول الإمام :

فلا تكلموني بما تكلم به الجبابرة ولا تتحفظوا منى بما يتحفظ به عند أهل البادرة ، ولا تخالطونى بالمصانعة ، ولا تظنوا بى استثقال فى حق قيل لى ، ولا التماس إعظام لنفسى ، فانه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه ، كان العمل بهما أثقل عليه فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل

مثل هذا الأدب السياسى كثير فى ترات العصر الذهبى من تاريخ الإسلام ، تلقاه منبثا فى خطب الخلفاء والولاة ، ورسائل الكتاب والبلغاء ، ومباحث الفلاسفة وعلماء الفقه والتشريع ، كما تلقاه فى كتب خاصة ، عالج فيها مؤلفوها أساليب السياسة وتطور الفكر السياسى فى الإسلام . فمن العلماء الذين عنوا بهذا الميدان فى كتبهم « أبو الحسن الماوردى » المتوفى سنة ٤٥٠ هـ . فقد خصص لبحث الإمامة والخلافة والوزارة والقضاء وما إليها من المناصب كتابا عنوانه « الأحكام السلطانية ». كما بحث جوانب من هذا الميدان فى كتابه « أدب الدنيا والدين » . وهو كتاب مشهور بين كتب الثقافة والادب الإسلامى ، تهمنا منه هنا فكرة مؤلفه عما به تصلح الدنيا حتى تصير أحوالها منتظمة ، وأمورها ملتئمة . وذلك عنده ينحصر فى ستة أشياء رئيسية ، تتفرع عنها بقية أبوابها ، وهى : دين متبع وسلطان قاهر وعدل شامل وأمن عام وخصب دائم وأمل فسيح ، فأما الدين المتبع فانه يصرف النفوس عن شهواتها ، إذ يصير زاجراً للضمائر ، رقيباً على النفوس . وأما السلطان فوجوده ضرورى لنظام العمران ، ووظيفته فى الأمة حماية الوطن من أعدائه ، وعمارة البلدان والتصرف فى الأموال العامة على مقتضى السنة المشروعة ، والقضاء على المظالم والأحكام بالتسوية بين أهلها ، واختيار الخلفاء والعمال من أهل الكفاية والأمانة . فإذا قام السلطان أو الراعى بهذه الوظائف فى الأمة ، كان مؤديا لحق الله تعالى فيها ، مستوجباً لطاعتها ومناصحتها ، مستحقاً لصدق ميلها ومحبتها ، وإن قصر عنها ولم يقم بحقها وواجبها كان بها مؤاخذاً وكان عرضة للمعصية والمقت من الناس يتربصون الفرص لإظهارها

ويتوقعون الدوائر لإعلائها ، وأما العدل الشامل فإنه يدعو إلى الألفة ، ويبعث على الطاعة ، وتعمر به البلاد ، وتنمى الأموال ، ويأمن السلطان ، فقد قال المرزبان لعمر ابن الخطاب حين رآه — وقد نام متبدلا — عدلت فأمنت فنمت ! والعدل عدلان : عدل الإنسان فى نفسه ثم عدله فى غيره . وأما الأمن فبه تطمئن النفوس ، وتنتشر الهمم ، ويأنس الضعيف ، ويفر الخائف ، وأما الخصب فإنه يقوى رابطة الود والتواصل ، ويخفف من حدة الحسد بين الناس . وأما الأمل الفسيح فهو نعمة من الله ، تدفع على العمل والتعمير والإصلاح ، إذ لولا الامل ما تجاوز الواحد حاجة يومه ، ولولا تعدى ضرورة وقته .

هذه هى الاركان الرئيسية لفكرة عالم من علماء القرن الخامس الهجرى عن الحياة الإنسانية المنظمة ، والمجتمع الإسلامى السليم

فإذا انتقلنا إلى القرن السابع ، وجدنا العالم المصلح الجرىء « تقى الدين بن تيمية يؤلف كتابا عنوانه « السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية » ، يوضح فيه الفكرة الإسلامية فى السياسة العادلة والولاية الصالحة ، بانياً تلك الفكرة على قواعد أساسية تضمنتها الآيتان الكريمتان : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها و إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيراً ، يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا » . .

فالآية الأولى تأمر ولا الأمور أن يؤدوا الأمانات إلى أهليها ، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل . والآية الثانية تلزم الرعية أن تطيع أولى الأمر — القائمين بما أمرهم الله به — فى قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك ، إلا أن يأمروا بمعصيته ، فإنه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق .

وقد طبق « ابن تيمية » هذه القواعد فى مجال السياسة العملية و بين كيف يؤدى كل من الراعى والرعية الأمانة كما يجب ، واقتبس من الآيات والأحاديث والسنة ما يكشف عن أسرار المبادىء الإسلامية فى نواحى الحكم : من اختياره الولاة

والعمال ، وجباية الأموال وصرفها ، ورعاية الحقوق ، وتنظيم الجهاد ، والأخذ بمبدأ الشورى ، وما إلى ذلك من ضروب التنظيم للحياة العامة .

ولعلمائنا وباحثينا المعاصرين دراسات فى هذا الميدان الذى ازدادت العناية به فى تاريخنا الحديث .

وقد قام أحد هؤلاء بدراسة النظريات السياسية الإسلامية ، ونشر نتيجة دراساته فى كتاب بهذا الاسم ، أرخ فيه لنشأة تلك النظريات ، وحلل التصورات السياسية التى كشفت عنها الكتابات الإسلامية مناقشة موفقة .

هذه الكتب التى أشرنا إليها قليل من كثير مما تحفل به المكتبة العربية ، من البحوث والكتابات السياسية . وهى تشهد بعناية المسلمين بهذه الناحية من التأليف فى تاريخهم الثقافى ، وتكشف عن بعض جهود الإسلام فى تنظيم الحياتين السياسية والإجتماعية ، وتدل على أن وراء نهضتنا الحاضرة معيناً من التعاليم الروحية الصحية تنهل منه وأن دستورنا الذى أقررناه ، ورئيسنا الذى انتخبناه فى استفتاء شعبى عام ، إنما هما نتاج قوميتنا المعتزة بتراث ماضيها ، المؤمنة بعظمة حاضرها ، الواثقة بعد الله فى جلال مستقبلها وحكمة قادتها وإخلاص مواطنيها ، وسلامة نظمها السياسية الجديدة .

وحين تجىء مرحلة التسجيل التاريخى لأمجاد نهضتنا الحاضرة ، فسيكون لمكتبتها السياسية مكان الصفحات الأولى من ذلك السجل ، وستضم تلك المكتبة فيما تضم دستور الثورة ، وما قرره من قواعد العدالة والشورى والديموقراطية ، وسلطة الشعب ، ومكان الحاكم من النظام القومى ، والقيم العليا التى توجه نظمنا وتشريعاتنا فى حياتنا المستقلة الكريمة . وستضم إلى جانب ذلك ما كتبه الباحثون على الدستور الجديد من تفسيرات وشروح ، وما قرره زعماء الحرية العربية فى كتبهم وخطبهم وأحاديثهم عن فلسفة الثورة وأهدافها ، والحكم الصحيح ومبادئه ، والديموقراطية المثمرة وأوضاعها ، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين . ، ومكان الدين والأخلاق فى هذا ، ونصيب جمهوريتنا الحرة المستقلة فى توجيه السياسة الدولية وخدمة السلام العالمى . .